



The Impact of the Digital Economy on International Trade Relations: A Case Study of Iraq

¹ **Dr. Mohammed Mustafa Qader**

¹ **University of Kirkuk/College of Law and Political Science**

Abstract:

The digital economy is a system of an international dimension whose prominence emerged at the end of the last century and continues to constitute a major field of scholarly debate. It is founded on a conception that integrates digital technologies into economic activities in order to capitalize on the advantages offered by digital transformation, including the use of the Internet, artificial intelligence, the Internet of Things, cloud computing, and other technologies, as well as the extensive accumulation of data to drive international relations and achieve a rational balance between the production and consumption of goods and services. The world has become rapidly transformative, and states are therefore required to keep pace with digital development with greater flexibility, particularly with regard to their policies aimed at lowering the ceiling of ambitions associated with the desire to manage their affairs in isolation from external interventions, and at adapting their legislation to benefit from opportunities for expanding economic activity and accelerating growth that supports innovation and secure competition. Accordingly, this qualitative study adopts the content analysis method and the case study approach to analyze data derived from reports, books, and academic research, in order to emphasize the importance of digital transformation in the lives of states and to encourage the introduction of certain updates to the mechanisms governing economic activity so as to align with these developments, particularly in Iraq, starting from the enactment of new legal frameworks to the amendment of existing legislation, with the aim of protecting citizens' data, as well as the data and rights of national and foreign companies operating within its territorial boundaries, through narrowing the economic gap between developed and developing countries and between urban and rural areas within the same state.

1: Email:

mohammed.mustafa@uokirkuk.edu.iq

2: Email:

DOI

<https://doi.org/10.37651/aujlp.2026.169223.1743>

Submitted: 20/1/2026

Accepted: 11/2/2026

Published: 1/06/2026

Keywords:

Digital economy
economic activity
trade relations
international trade
Iraq.

©Authors, 2026, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).



أثر الاقتصاد الرقمي في العلاقات التجارية الدولية: دراسة حالة العراق

أ.م.د. محمد مصطفى قادر الجشعمي

جامعة كركوك/ كلية القانون والعلوم السياسية

الملخص:

الاقتصاد الرقمي هو نظام ذا بُعد دولي، ظهر بريقه نهاية القرن الماضي، ولازال النقاش حوله يمثل أحد ميادين البحث العلمي، إذ يقوم على تصور موصول بتقنية رقمية للأنشطة ذات الطابع الاقتصادي، للاستفادة من المميزات التي يمنحها التحول الرقمي؛ من استخدام الإنترنت والذكاء الاصطناعي، إنترنت الأشياء، الحوسبة السحابية وغيرها؛ وبناء ضخ من البيانات لدفع عجلة العلاقات بين الدول، والوصول بها الى التوازن المنطقي بين إنتاج السلع والخدمات واستهلاكها، فالعالم أضحى سريع التحول وعلى الدول مواكبة التطور الرقمي بمرونة أكبر خصوصاً ما يرتبط بسياساتها المتعلقة بخفض سقف طموحها المرتبط مع الرغبة في إدارة شؤونها بمعزل عن التدخلات الخارجية، وتكييف تشريعاتها حتى تستفيد من فرص التوسع في نشاطها الاقتصادي، وتسريع نموها الداعم للابتكار والتنافس الأمن، لذلك اعتمدنا في هذه الدراسة النوعية على منهج تحليل المحتوى ومنهج دراسة الحالة لتحليل البيانات المستقاة من التقارير والكتب والابحاث الأكاديمية، لتأكيد أهمية التحول الرقمي في حياة الدول ولحثها على إجراء بعض التحديثات في اليات ممارسة النشاط الاقتصادي حتى يتماشى مع تلك التطورات خصوصاً في العراق، ابتداءً من وضع تشريعات قانونية جديدة الى تعديل ما هو نافذ منها بهدف حماية بيانات مواطنيها، فضلاً عن بيانات وحقوق الشركات الوطنية والاجنبية العاملة ضمن حدودها الإقليمية، من خلال تقليص الفجوة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية وبين المدن والارياف في الدولة الواحدة.

الكلمات المفتاحية:

الاقتصاد الرقمي، النشاط الاقتصادي، العلاقات التجارية، التجارة الدولية، العراق.

المقدمة

إن الاقتصاد الرقمي هو نظام حديث يعتمد على تقنيات رقمية عديدة؛ من بنية تحية رقمية تبدأ بما تقدمه شبكة المعلومات (الأنترنت) من خدمات، فضلاً عن التقنيات الناشئة عن الذكاء الاصطناعي "Artificial Intelligence" أو (A.I)، الحوسبة السحابية "Cloud Computing"، إنترنت الأشياء (IoT)، سلسلة الكتل "Blockchain"، والمنصات الرقمية التي تحتوى على عدد من وسائل التواصل الاجتماعي والرقمي الأخرى؛ التي من أبرزها منصة الخدمات المصرفية الرقمية "FinTech".

إذ أحدث اعتماد الاقتصاد الرقمي تحول هائل في جميع انواع الصناعات خصوصاً التقليدية منها، فعزز النمو الاقتصادي لأغلب الدول في العالم، بعد أن ساهم في فتح أسواق جديدة ومتنوعة، كما وفر فرصاً لتوسعة اقتصاداتها، إلا إن تطبيقه واجه عدد من التحديات تتطلب مرونة للتعامل والتكيف المستمر من قبل الدول لتطبيقها، كالفجوة الرقمية، والضعف في البنى التحتية لعدد من الدول، الى النقص في المهارات الرقمية، عوضاً عن المخاطر المرتبطة بالأمن السيبراني، والقصور في التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية ذات الشأن، فضلاً عن ارتفاع تكلفة الحصول على التكنولوجيا واستخدامها، الى جانب التنافس الذي سمح بالاحتكارات الرقمية، ومقاومة التغيير، وتحديات اجتماعية ترتبط بنشر البيانات غير الدقيقة.

لذلك تكون دراسة الاقتصاد الرقمي وأثر التقنيات المرتبطة به في العلاقات التجارية الدولية من المسائل ذات الأهمية غير المحدودة، ولبيان ما تقدم قسمنا محتوى هذه الدراسة على مبحثين، وضع الأول لبيان مفهوم الاقتصاد الرقمي وتطور العلاقات التجارية الدولية، أما الثاني فخصص لأبحاث تحديات تطبيق تقنيات الاقتصاد الرقمي وأثرها في الدول النامية والمتقدمة.

I. المبحث الأول

مفهوم الاقتصاد الرقمي وتطور العلاقات التجارية الدولية

أصبح الاقتصاد الرقمي قوة دافعة وأساسية في تسيير الاقتصاد المحلي والدولي، لأنه لم يعد مجرد مرحلة من مراحل التطور التكنولوجي، بل أضحي عملية نوعية للتحويل العميق المؤثر في جميع الجوانب الاقتصادية العالمية، إذ ساهم في إعادة تشكيل طريقة إدارة الممارسات التجارية الدولية والتفاعلات المرتبطة بها في الأسواق العالمية؛ التي توسعت بشكل ملحوظ، بعد التسهيلات المرتبطة بالتجارة الإلكترونية، لذلك لا بد من تحديد مفهومه ومن ثم النظر بعمق في حجم التطور الذي شهدته العلاقات التجارية بعد دخول الانظمة الرقمية في إدارة اروقنتها، لذلك سنقسم محتوى هذا المبحث على مطلبين، إذ خصص الأول

لبيان مفهوم الاقتصاد الرقمي، أما الثاني فسندرس فيه مراحل تطور العلاقات التجارية الدولية.

I.أ. المطلب الأول

مفهوم الاقتصاد الرقمي وتقنياته

تتوارد لدى المختصين بالدراسات الأكاديمية عدة الفاظ تشير في معناها الى ذات المحتوى من مفهوم خاص ومحدد، ومنها قد برز مصطلح الاقتصاد الرقمي بمسميات عكس كل منها افكاراً وتوجهات معينة وفقاً لرأي كاتبها من باحثين وأكاديميين، ومختصين من رجال اقتصاد، الا إنها استمرت في حقيقتها معبرة عن جزئيات مترابطة لمفهوم "الاقتصاد الرقمي" والمُعبر عنه بهيكل مترامي الأطراف من المعلومات والبيانات المتداولة عبر عدد من التعاملات الحاسوبية، المدعومة ببرامج الكترونية فعالة عبر الإنترنت وكل ما يرافق ذلك من تقنيات، لذلك سنحاول تحديد مفهوم الاقتصاد الرقمي وتقنياته على فرعين، وكما يلي:

I.أ.١. الفرع الأول

مفهوم الاقتصاد الرقمي وتقنياته

الاقتصاد المعرفي، السيبراني، الشبكي، واقتصاد الانتباه، الويب، واللاملموسات وغيرها من مفردات معبرة عن فكرة مترابطة يمثلها وجود نظام اقتصادي معتمد على تقنيات رقمية، غايتها تنظيم عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات، وما يدور فيها من نشاط اقتصادي محلي أو دولي، في الحقيقة هي من أوجه الاقتصاد الرقمي^(١).

خصوصاً بعد إن أدخله دون تابسكوت "Don Tapscott" في مجال الإدارة والعلوم الاقتصادية، فذاع بريقه منذ عام ١٩٩٥^(٢)، كثورة استخدام التكنولوجيا في حياة الأفراد والدول، وجدير بالذكر إن شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) التي يرتبط بها الاقتصاد الرقمي لم تكن معروفة الا في مراحل نشأت الاقتصاد الرقمي الأولى، بعد صدور النموذج الأول من المتصفح التجاري العالمي عام ١٩٩٤، أما العراق فلم يلتحق بهذا الركب الا بعد سنة ٢٠٠٣،

(١). جون مكارثي هو اول من وضع مصطلح الاقتصاد الرقمي وذلك عام ١٩٥٥، باعتباره علم وهندسة صنع الآلات الذكية؛ د. سعد عبيد السعدي، وآخرون، "الذكاء الاصطناعي: مفهومه وتطبيقاته الأساسية"، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد ٢٦، (٢٠٢٤): ص ٨.

(٢). هو مدير اعمال استراتيجي ومؤثر اجتماعي، اقتصادي كندي، ومؤلف الكتاب الاكثر مبيعاً؛ ويكنومكس (الاقتصاد الرقمي) كما لديه مؤلفات أخرى لها أثر مهم في السياسة الاقتصادية الدولية؛ للمزيد ينظر: الأمم المتحدة، آفاق الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإيسكو)، ٢٠١٨، ص ٣.

إذ كان الإنترنت قبل ذلك يستخدم بشكل محدود جداً، نتيجة للعزلة الدولية التي فرضت عليه قبل غزو الولايات المتحدة الأمريكية في ٩ نيسان من ذات السنة، بسبب القرارات الدولية التي صدرت عليه بعد غزوه الكويت عام ١٩٩٠^(١).

فالاقتصاد الرقمي يعبر عن تحول جذري في الأنشطة الاقتصادية التي تتم بمعزل عن الحدود الدولية والحدود بين المجالين الوطني والدولي، من خلال تكنولوجيا معتمدة على تطبيق تقنيات رقمية؛ كالذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية وسلسلة الكتل وغيرها من تقنيات، تستخدم في الخدمات المالية والتجارة الإلكترونية والتقنيات الحديثة للتواصل التي أعادت رسم خارطة العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول^(٢).

إذ يعتمد على توافر بنية تحتية من الشبكات الرقمية، والمراكز المختصة بالبيانات والأجهزة المرتبطة بالإنترنت، التي يمكن استخدامها من قبل الأفراد والشركات الوطنية والدولية في جميع أوجه النشاط الاقتصادي الرقمي، وتُعدّ البيانات من أهم مكوناته، بل عمودها الفقري، إذ تُجمع وتحلل بكميات كبيرة جداً بهدف تحسين عمليات التجارة، وتطوير عمليات إنتاج السلع والخدمات بحيث تكون متاحة للمستهلكين بشكل آمن، عبر سلسلة مرنة من العمليات التجارية الرقمية وما يرافقها من دعم فني معزز للتسوق الرقمي والعمليات الحسابية المرتبطة بها، لذلك أصبحت التجارة الإلكترونية المجال الحيوي الذي ساهم في توسع الأسواق وتنوعها وتسهيل الوصول إليها، فضلاً عن ضمان سلامة العمليات الرقمية المرتبطة بها^(٣).

كما تمثل التقنيات الحديثة، كالذكاء الاصطناعي من أدواته التي ساهمت في تطور أغلب العمليات التجارية في المجال الرقمي، ابتداءً بالأتمتة مروراً إلى إجراء عمليات التحليل المتقدم للبيانات، فضلاً عن أهمية "البلوك تشين" في ضمان الطرق الآمنة والشفافة في إدارة العمليات التجارية، فالخدمات الرقمية التي يمثلها الاقتصاد الرقمي^(٤) ساهمت بشكل حقيقي في تحجيم الاقتصاد التقليدي، من خلال إحداث نقلة نوعية في شكل الاقتصاد العالمي، إذ حفزت

(١). د. منى تركي موسى، جان سيريل فضل الله، وحسام موفق صبري، "واقع خدمة الانترنت من وجهة نظر المستفيدين (دراسة تحليلية)"، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد ٢١، (٢٠٠٩): ص ١٥٣.

(٢). د. اثير هاني حرز، "الاقتصاد الرقمي والتحويلات في العلاقات التجارية الدولية، دراسة تأثيرات التقنيات الحديثة على السياسات التجارية"، المجلة السياسية الدولية، العدد ٦١، (٢٠٢٤): ص ٢٥٤.

(٣). ينظر: د. احمد البرغوثي، "تأثير التقنيات الحديثة على التجارة الدولية في العالم العربي"، مجلة الاقتصاد الدولي، المجلد ٢، العدد ١٥، (٢٠٢٠): ص ٤٥ - ٤٧.

(٤). إذ تشمل الخدمات المالية الرقمية، مثل الدفع الإلكتروني والمحافظ الرقمية، التي تسهل العمليات المالية في الاقتصاد الرقمي، فضلاً عن خدمات الحوسبة السحابية في توفير موارد الحوسبة على نطاق واسع وبأسعار معقولة للشركات من جميع الأحجام؛ د. اثير هاني حرز، مصدر سابق، ص ٢٥٥.

نموه، وغيّرت الديناميكيات التي كانت معتمدة في الاسواق سابقاً، وفي اغلب القطاعات الاقتصادية الأخرى في العالم.

I. أ. ٢. الفرع الثاني

تقنيات الاقتصاد الرقمي

يعتمد الاقتصاد الرقمي على تكنولوجيا أغلبها لم يكن معروفاً قبل منتصف العقد الأخير من القرن الماضي، إذ تزيد سرعة بعضها عشرات الميغابايتات في الثانية "MegaByte"^(١) كالحزمة العريضة الثابتة عالية السرعة "Fixed Broadband" والنقالة "Mobile Broadband" المستخدمة في الأجهزة التي تتطلب توافر الإنترنت المتنقل، كالهواتف المحمولة والمودمات وأجهزة اللاسلكي، ومن أمثلة التقنيات التكنولوجية الأخرى؛ أنترنت الأشياء الى جانب مواقع ومنصات وشبكات شبكية واجتماعية تفاعلية وتشاركية، جسدت في حقيقتها تكنولوجيا منبثقة عن قوة شبكية وفاعلية للاقتصاد الرقمي لوضع أسس جديدة للتعاون والقيادة في المجال الاقتصادي، من خلال رفع الإنتاجية وتسريع حركة التنمية البشرية في الدول النامية والمتقدمة، إذ لعبت مثل هكذا تقنيات دور محوري في تطوير الاقتصاد العالمي وتعزيزه، لذلك سنحاول بيان أبرز التقنيات التي احدثت تغيير جذري في جميع أوجه النشاط الاقتصادي وتوجيهه، وكما يلي:

أولاً: الذكاء الاصطناعي

يمثل الذكاء الاصطناعي وصفاً معبر عن جميع التطبيقات التي يتم من خلالها تنفيذ المهام الالكترونية المعقدة، فهو "فرع من علوم الحاسوب (الخوارزميات) يركز على تطوير أنظمة ومعدات وبرامج تحاكي القدرات الذهنية للبشر وبخصائص متعددة... حتى في مواقف لم يتم برمجتها أو تدريبها عليها"^(٢) ويعبر عنه بمختصر (AI) أي "Artificial Intelligence" في إشارة مباشرة الى التقنيات الخاصة بتعلم وتحليل البيانات المتقدم وتحسين الكفاءة للعمليات الاقتصادية والتجارية، كتحليل السلوك الذي يتبعه العملاء، الذي

(١). الميغابايت (MB) وحدة قياس للبيانات الرقمية، تعادل حوالي مليون بايت، وتستخدم لقياس حجم الملفات والذاكرة والتخزين، إذ تكون أكبر من الكيلوبايت (KB) وأصغر من الجيجابايت (GB) التي تُستخدم لقياس سعة الملفات من صور، وفيديوهات) وتستخدم الميغابايت لقياس سرعة الإنترنت (١ ميغابايت = ٨ ميغابايت)؛ للمزيد ينظر: مؤنس حواس، الكيلو والميغا والجيجا.. هل تعرف الفرق بين وحدات قياس الإنترنت؟، نشر بتاريخ ٢ كانون الأول ٢٠١٩، على الرابط <https://www.youm7.com/story/2019/12/2/%D8%A7%DD9%839%88> تاريخ الزيارة (٣٠ / ١٢ / ٢٠٢٥).

(٢). د. سعد عبيد السعيد، وآخرون، مصدر سابق، ص ٧-٨.

يُمكن الوصول اليه من خلال الخوارزميات، فضلاً عن تخصيص الإعلانات والعروض التي تزيد من فاعلية الحملات الرقمية للتسوق.

إذ تساهم مثل هذه التقنيات في استخدام (الأتمتة) للحد من تدخل البشر في الخدمة المقدمة للعملاء، إذ تتم بواسطة الروبوتات للردشة والتفاعل بين المستخدمين بكفاءة عالية وسرعة كبيرة، لذلك يساعد على تخصيص الخدمات والمنتجات وفقاً لما تفضله الشركات والعملاء، إذ يعزز ثقتهم، فالذكاء الاصطناعي بموجب ما يقدمه من خدمة للشركات؛ كالتنبؤ باتجاهات السوق وتطور الاستراتيجيات المبتكرة التي تتناسب مع أي تغيير في الأسواق، لذلك يساهم بشكل كبير في اتخاذ الشركات لقراراتها الاستراتيجية طبقاً لما يقدمه من تحاليل دقيقة للبيانات الرقمية مهما كان حجمها^(١).

ثانياً: البيانات الضخمة

تُعد البيانات الضخمة "Big Data" من الأصول المهمة التي من الممكن امتلاكها من الافراد والشركات المحلية والعالمية فهي "مجموعة أو مجموعات من البيانات التي لها خصائص فريدة مثل الحجم، الحجم، السرعة، التنوع، التباين، المصادقية وصحة البيانات"^(٢) إذ يتم جمعها وتحليلها بكميات ضخمة وهائلة من مختلف المصادر، فهي المورد الحيوي للاقتصاد الرقمي، إذ إن مثل تلك البيانات تمكن الشركات العاملة في السوق الرقمي من اتباع نهج ووجهة نظر أدق بحيث تراعي رغبات المستهلكين، وتساعد في تخصيص الخدمات والمنتجات التي تقدمها بحسب سلوك أو بحسب ما يفضله العملاء، بحيث يزداد رضاهم وتتعزيز قدرة تنافسهم في النشاط الاقتصادي، فضلاً عن تحديد انماط واتجاهات غير معروفة سابقاً لدى الشركات، لذا ستزداد فرص فعالية عملياتها التشغيلية؛ لأن وجود البيانات الضخمة المحللة ستحدد المشكلات قبل تفاقمها وبالتالي ستدار أو تعتمد البيانات الضخمة لسلاسل توريد الشركات للسلع والخدمات بانسيابية أكبر، الأمر الذي من شأنه خفض تكاليف إنتاج السلع والخدمات وتعزيز حجم الأرباح المكتسبة^(٣).

(١). د. اثير هاني حرز، مصدر سابق، ص ٢٥٥.

(2). The UEA Smart Data Framework, Part 1, Smart Data Principles and standers, 2019, p. 4.

(3). Ministry of commerce and Industry, Government of India, 2023 Annual Report on E-Commerce and trade Policy, under, <https://www.commerce.gov.in/wp-content/uploads/2023/03/Annual-Report-FY-2022-23-DoC.pdf> (accessed on 1 / 1 / 2026).

ثالثاً: سلسلة الكتل (البلوك تشين)

إن سلسلة الكتل عبارة عن قاعدة من البيانات الموزعة بين المستخدمين، تمتاز بقدرة تشغيل القوائم من سجلات مسماة (الكتل المتسلسلة أو الوحدات) التي تم جمعها، فهي تقنية يمثلها السجل الرقمي ذو الهيكل اللامركزي^(١)، المشفر، والمشتبك، لذلك مثلت ثورة تقنية في العصر الحديث لتوفيرها أعلى مستويات الأمن والشفافية في إجراء المعاملات الرقمية وإدارتها، وتوثيقها بحيث تحد من جرائم التزوير، إذ تعزز ثقة أطرافها ومن دون وسيط، كما تؤدي دوراً مهماً في تسهيل عمليات التجارة الدولية، لأن مثل هذه التقنيات تساعد في سرعة وخفض تكاليف إنجازها، إذ أستخدم (البلوك تشين) في تنظيم مختلف أنواع المعاملات والعقود، حتى التلقائية وفقاً لشروط خاصة، فسهلت العمليات التجارية بين الأفراد والشركات والدول، كما قدمت الحلول المالية عندما لا يكون لدى العميل حساب بنكي، وعززت مسألة الشمول المالي، وسهلت عمليات التحويلات النقدية العابرة للحدود بشكل آمن وسريع^(٢).

لذلك، وبسبب استخدام مثل هذه التقنيات الرقمية، فإنه من المؤكد أننا أمام مرحلة مهمة في حياة المجتمع البشري، والتي تتمثل بالانتقال من الاقتصاد الصناعي الى اقتصاد تقني قائم على اعتماد التكنولوجيا وادواتها في جميع مفاصل الحياة خصوصاً المجال الاقتصادي الدولي.

I. ب. المطلب الثاني

تطور العلاقات التجارية الدولية وأثر العولمة والاقتصاد الرقمي فيها

مرت العلاقات الاقتصادية الدولية بتطورات كبيرة سببتها كثير من التغيرات السياسية والاقتصادية العالمية، فضلاً عن التطور التقني الهائل منذ تسعينات القرن الماضي، إذ أخذ الإنسان يشاهد ويلمس آثار استخدام التطبيقات الإلكترونية والتقنية التي كانت تعتبر مجرد افكاراً أو وحيّاً من الخيال، إذ تعزز دور التجارة الدولية التي أضحت العنصر الأهم في دعم التكامل الاقتصادي لدول العالم ونموها، لذلك سنحاول بيان ذلك على فرعين وكما يلي:

(١) د. أبو بكر سلطان، "تقنية البلوك تشين"، مجلة القافلة، أيار، (٢٠١٩): على الرابط، <https://www.qafilah.com/articles/2019/blockchain-technology> تأريخ الزيارة (١/ ١/ ٢٠٢٦).

(٢) د. مرزوق أمال، "تقنية البلوك تشين وتطبيقاتها الاقتصادية، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة"، مجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية، الجزائر، (٢٠٢٢): ص ٣٠٥.

I. ب. ١. الفرع الأول

التطور التاريخي للعلاقات التجارية الدولية

لقد مرت العلاقات التجارية الدولية بمراحل عديدة عبر التاريخ عكس كل منها حجم ما توصل له العقل البشري من تطور في الميدان الاقتصادي، لذلك سنبين أبرز تلك المراحل وفقاً لما يلي:

أولاً: عصر ما قبل الثورة الصناعية

إن التجارة في الماضي البعيد كانت معتمدة على عمليات تبادل مباشر بين القبائل والشعوب (بين الحضارات المختلفة) لكنها كانت مقيدة بالحقائق الجغرافية وبطبيعة الموارد المتاحة في كل منطقة من العالم، إذ برزت قديماً طرق خاصة استعملت في التجارة كطريق الحرير (الذي سُمي نسبة إلى تجارة الحرير الصيني) والتوابل (نسبة إلى تجارة الفلفل والقرنفل والقرفة) الذين ربطا حضارة الشرق من أقصاه إلى أوسطه وأدناه بالغرب، إذ إن كلا الطريقتين مثلاً محاور مهمة للتجارة العالمية آنذاك، لكن بعد إن فتحت الطرق البحرية بشكل أوسع على أثر ربط العالم بالقارة الأمريكية منذ القرن الخامس عشر، فتوسعت التجارة نتيجة لنمو العلاقات بين الشعوب والدول، فظهرت المراكز التجارية التي تولت تنظيم عمليات التبادل للعديد من السلع؛ كالتوابل، الأحجار الكريمة، المعادن النفيسة، وبعض المنتجات الصناعية والزراعية التقليدية^(١).

ولذلك عُدت تلك المرحلة مهمة من حيث نطاق أثرها التاريخي، لأنها مهدت للعنصر البشري قبوله لفكرة الاعتماد المتبادل، مما ساعد الاقتصاد العالمي على استيعاب مسألة ازدياد عدد السكان بشكل منطقي.

ثانياً: أثر الثورة الصناعية في تطوير العلاقات التجارية الدولية

يراد بالثورة الصناعية مرحلة التطور الصناعي والزراعي والتجاري ذات الآثار السياسية المهمة في مستوى علاقات دول القارة الأوروبية مع الدول الأخرى في العالم، إذ اتجهت بوصلة الصناعة للاعتماد على الآلات بشكل أكبر^(٢)، مما زاد في حاجة أوروبا إلى الموارد المعززة لصناعاتها وإلى أسواق جديدة لتصريف بضائعها، إذ كان للابتكارات العديدة التي اعتمدت على المحركات البخارية أثرها المباشر في تنشيط الحياة الاقتصادية، فظهرت سكك الحديد التي سرعت من حجم التبادل التجاري الذي رافق زيادة الإنتاج، كما أدى إلى نمو

(١). د. اثير هاني حرز، مصدر سابق، ص ٢٥٦.

(٢). علي ربروب، وعبدالله سباق، "الثورة الصناعية وآثارها على الحركة الاستعمارية الأوروبية حتى مؤتمر برلين ١٨٨٤"، (مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، ٢٠١٨)، ص ١٥.

التجارة بين الدول بشكل سريع، خصوصاً بعد بروز ظاهرة عقد الاتفاقيات الثنائية الخاصة بتنظيم سلسلة التبادل التجاري للسلع والخدمات بين الدول، بالرغم من التحديات التي مثلتها حالات الصور الأول من فرض الرسوم (التعريفات) الجمركية وغيرها من قيود^(١)، خصوصاً بين الدول الأوروبية ذاتها من أجل حماية صناعاتها المحلية وجباية مبالغ إضافية عنها.

ثالثاً: العلاقات التجارية بعد نشأة الأمم المتحدة حتى العصر الحالي

إن عدد كبير من الأحداث مرت على المجتمع الدولي قبل نشأة الأمم المتحدة، كان لها آثار إيجابية وسلبية في العلاقات التجارية الدولية، الآن تنظيم أمور المجتمع الدولي في ظل ميثاقها نتج عنه انبثاق عدد من المنظمات والاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف، كالبنك والصندوق الدوليين، ومنظمة التجارة الدولية التي أدت دوراً مهماً في تنظيم التجارة وتقليص حجم القيود التجارية، لذلك ساعدت في دفع عجلة التقدم الاقتصادي، فضلاً عن اتفاقية الجات لعام ١٩٤٧ "GATT" واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "NAFTA" اللتان أدت دوراً مهماً في تطور وتبسيط عمليات نقل السلع، تقديم الخدمات، وخفض الرسوم التجارية (التعريفات الجمركية) بين الدول^(٢).

إن ما تقدم يشير الى تبدل نوعي في الفكر الاقتصادي الذي انعكس أثره بشكل عملي في واقع العلاقات الاقتصادية، نتيجة انتقال المجتمع الدولي من التنظيم الثنائي الى الجماعي للعلاقات بين اعضائه، وهذا ما أكدته عديد الاتفاقيات الاقتصادية الدولية ذات الشأن.

أما اليوم، بل منذ بداية العقد الأخير من القرن المنصرم أخذت العلاقات الاقتصادية منحى بدت فيه أنها معقدة، نتيجة لتطور التقنيات المستخدمة في تسيير الأفراد والشركات والدول لشؤونها التجارية خصوصاً بعد ظهور الإنترنت، لسرعت الحركة التجارية، حتى فتحت الأسواق أمام السلع العالمية، التي أصبحت مترابطة وتكاملية نسبياً، لكن لم تمنع تلك التطورات من ظهور الأزمات المالية والاقتصادية^(٣)، فضلاً عن العولمة التي بشرت بها الولايات المتحدة^(٤)، فأثرت بشكل مباشر في تغيير سياسات التجارة الدولية، فضلاً عن

(١). قيل إن الرسوم ترتبط بفكرة السيادة، أي أنها لازمت نشأت الدول، والدول التي لا تاريخ لها لا سيادة لها، والرسوم الجمركية تثبت حدودها المعنوية فضلاً عن حقوقها البروتوكولية؛ ياسين النصير، "ثقافة الرسوم الجمركية"، وكالة الانباء العراقية، نشر بتاريخ ٢٧ / ١٠ / ٢٠٢٠، على الرابط <https://ina.iq/ar/articles/115009--.html> تاريخ الزيارة (٣ / ١ / ٢٠٢٦).

(٢). د. عبداللطيف شهاب زكري، "اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) وأثر الاتفاقية على المكسيك كنموذج"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد ٤، (٢٠٠٧): ص ٣.

(٣). ينظر: د. اثير هاني حرز، مصدر سابق، ص ٢٥٧.

(٤). طلعت جيايد لجي، مبادئ القانون الدولي العام في ظل المتغيرات الدولية (العولمة)، (دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠١٣)، ص ١.

مخاطر أخرى عديدة ذات أثر اقتصادي، وكان لها أثر مشابه في التجارة الدولية، الى جانب إنها كانت قد سببت ركود اقتصادي عالمي كجائحة كورونا "COVID 19" واستمرار النزاعات المسلحة التي بدأت تأخذ منحنيات خطيرة سواء في دول الشرق الأوسط أم تلك التي تقودها روسيا في أوكرانيا منذ ما يزيد عن حولين، الى جانب الخرق الصريح للقانون الدولي من قبل الولايات المتحدة الذي حدث أخيراً، بتدخلها في فنزويلا، في اليوم الثالث من شهر كانون الثاني من سنة ٢٠٢٦، والذي أدى الى اختطاف رئيسها "نيكولاس مادورو" بعملية عسكرية مباغتة في العاصمة كركاس، وذلك وفقاً لتصرفات دولية انفرادية مخالفة لحقوق والتزامات الدول المتفق عليها طبقاً لنظام الأمم المتحدة.

I. ب.٢. الفرع الثاني

إعادة تشكيل التجارة الدولية في العصر الحديث وفرص تطورها

بالرغم من تعدد التقنيات التي أدت الى تقدم وتطور الاقتصاد الدولي فقد تعددت - ايضاً- التحديات والأزمات التي أصابت النشاط التجاري في العصر الحديث، كالعولمة^(١)؛ التي عُدَّت من المُحدثات التي غيرت طبيعة النشاط التجاري العالمي (من أسواق عالمية الى سبل تبادل السلع والخدمات، وحتى الأدوار التي تؤديها الدول والشركات التجارية العالمية والوطنية والأفراد)، فضلاً عن أثر الاقتصاد الرقمي ذاته، ولذلك سنبين أهم أسباب إعادة تشكيل التجارة الدولية وفرص تطويرها وفقاً لما يلي:

أولاً: أسباب إعادة تشكيل التجارة الدولية

تقف خلف التغيرات والتحولات الهيكلية التي أصابت التجارة الدولية، وادت الى سرعة حركتها باتجاه التطور الملموس في جميع الجوانب المرتبطة بها، مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لذلك سنحاول بيان أهمها ووفقاً لمتطلبات البحث، وكما يلي:

١. التوسع المضطرد للأسواق العالمية، لقد أدت الزيادة في رؤوس الأموال وسهولة انتقالها بين الدول، والتدفق المستمر للسلع؛ التي يتم إنتاجها (من مصادرها المتعددة)، الى جانب تحسين شكل الخدمات التي تقدمها الشركات والمؤسسات الإنتاجية المتنوعة، إذ تمثل الأسواق الحيز الأهم لتحقيق الفرص الاستثمارية^(٢)، كما إن الدول أضحت تعيش في ظل

(١) . العولمة هي عملية تزايد الترابط والتبادل بين دول العالم ومجتمعاته في مجالات الاقتصاد والثقافة والسياسة.

(٢) . د. عبدالكريم احمد قندوز، الأسواق المالية، سلسلة كتيبات تعريفية موجهة الى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، العدد ٢١، ٢٠٢١، ص ١٦-١٧.

العولمة الاقتصادية، أي في إطار نظام اقتصادي عالمي شبه موحد متأثراً بالعولمة التي أذابت الحدود التقليدية بين الدول؛ فيما يتعلق بمحاولة السيطرة المطلقة على التعاملات التي تتم عبرها، فأضحت الحركة التجارية نشطة جداً نتيجة لما تقدم، وهذا عزز نموها بشكل كبير، الى جانب اتساع نشاط الشركات المتعددة الجنسيات، التي عمق نشاطها من الترابط ورفع مستوى التبادل التجاري بين الدول^(١).

٢. ساعد الاقتصاد الرقمي في زيادة العمليات التجارية، بسرعة لم تشهدها الدول في الماضي البعيد ولا المتوسط، نتيجة للاعتماد على المميزات التي تقدمها التقنيات التكنولوجية، مما ساعد الشركات المختلفة على التعامل بشكل مباشر مع فئات متعددة ومتنوعة من العملاء والمستهلكين حول العالم، من دون تدخل الوسطاء، كما زاد ذلك من كفاءة الحركة التجارية وتطورها، وقلل من تكاليفها، خصوصاً للشركات الناشئة التي استطاعت الدخول الى السوق العالمي بمرونة كبيرة، مستفيدة من مميزات التجارة الالكترونية^(٢).

٣. ظهر في العصر الحديث تقنيات تكنولوجية عديدة؛ كالخدمات السحابية، تطبيقات الاقتصاد التشاركي، والعمل عن بُعد، والتي مثلت تحولات في طبيعة، وحجم، وشكل عدد من المنتجات والخدمات المقدمة على مستوى المجتمع الدولي، مما فتح الباب لظهور مجموعة من القطاعات التجارية الدولية الجديدة، كما إن استخدام تقنية التوثيق عبر البلوك تشين التي ساهمت هي الاخرى في تعزيز مستوى الأمن والشفافية في التعاملات التجارية الدولية، كونها حدثت بشكل فاعل من محاولات الاحتيال في العقود والمعاملات التجارية الالكترونية، مما عزز من ثقة اطرافها بها^(٣).

٤. لقد شهد العصر الحديث مراجعة للسياسات التجارية (التقليدية) والتي تتمثل بالتعريف الجمركية، الحصص الاستيرادية، فضلاً عن ما يُعرف بالمعايير الفنية، الى جانب متطلبات السلامة، والإجراءات الخاصة بالتراخيص، وضمان جودة المنتجات، إذ مثل كل منها أداة

(١). تعد الشركات المتعددة الجنسيات احد الفواعل المؤثرة في العلاقات المتبادلة، إذ أصبحت تمثل أهم سمات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وذلك عن طريق جعل العالم يتجه صوب العولمة الاقتصادية، بفعل تنوع نشاطها، فهي تنشأ في دولة وتصنع في دولة أخرى، ويتم تصريف منتجاتها في دول أخرى، وفي أسواق إقليمية وعالمية مختلفة، مما جعل نشاطها أشبه بشبكة اقتصادية عنكبوتية، فأصبحت موجودة في كل بقاع العالم، نتيجة للتطور في وسائل الاتصال وازدياد الاعتماد المتبادل، وصولاً إلى تحقيق الثروة والتأثير في السياسة الدولية؛ ينظر: شهد جمال محمد أمين، المتغيرات الاقتصادية ودورها في التأثير والتأثير الدولي، مجلة دراسات دولية، العدد ٩٤، ٢٠٢٣، ص ٥٢٣؛ كذلك ينظر: عبدالقادر محمد فهمي، نظرية السياسة الخارجية، ط ٢، (جامعة الحديدة، ١٩٩٥)، ص ٥٢.

(2). Erik Brynjolfsson, and Andrew McAfee, The Second Machine Age: Work, Progress, and Prosperity in a Time of Brilliant Technologies, WW Norton & Company, 2014, P.23- 25.

(٣). ينظر: د. اثير هاني حرز، مصدر سابق، ص ٢٥٩.

وتدبير سعت الدول من خلاله لحماية منتجاتها الوطنية، ودعم صادراتها من سلع وخدمات، ومن ثم إدارة التدفق المستمر للموارد، من أجل تقليص حجم الفجوة الرقمية بين الواقع الاقتصادي للدول المتقدمة عن ما هو قائم فعلاً في الدول الأخرى النامية، إذ إن أغلب النشاطات التجارية الدولية اليوم تتم بمعزل عن سيطرة الحكومات في الدول، بحيث يصعب فرض الرسوم والتعريفات الجمركية وفقاً للطرق التقليدية^(١).

فالتجارة الدولية تتم وفقاً لعمليات الكترونية، أغلبها يكون بواسطة المواقع الالكترونية الخارجية، لذا تكون الحصص الاستيرادية غير قادرة على توفير حماية الأسواق بالشكل التقليدي، وحتى تطبيق القيود غير الجمركية الأخرى أضحي معقد جداً، فكيف تطبق المعايير التقليدية كسلامة وجودة محتوى البرمجيات الرقمية التي تستورد؟ وكيف يمكن للحكومات تقديم الدعم، كتخفيض الرسوم والضرائب والاعلانات للشركات خصوصاً اذا كانت متعددة الجنسيات، وكان لها فروع في مناطق مختلفة من العالم، ومجلس إدارتها يمثلها أشخاص من دول عديدة، ويرتبط بعضهم فقط معها برابطة الجنسية، كما إن هناك مسائل أخرى أضحت حمايتها في غاية الصعوبة، كذلك المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية الحقيقية! فالحقيقة لا بد من إيجاد بنية تحية متطورة، فضلاً عن قواعد تشريعية قانونية وطنية ودولية تعمل على تحقيق أهداف تلك المراجعة، مع ضرورة نشر الوعي الثقافي والعلمي حتى يتم تحقيق الاستفادة القصوى من مميزات الاقتصاد الرقمي، لذا لا بد من ضمان الوصول الى تحقيق التعاون الدولي الفاعل للحد من عمليات القرصنة وحماية الحقوق عن طريق مراجعة الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية والجماعية لضمان شمولها للنشاط التجاري الرقمي.

ثانياً: فرص تطوير التجارة الدولية والاستفادة من مميزات

بالرغم من التحديات المتعلقة بتنظيم التجارة الالكترونية، كذلك المتعلقة بقدرة حماية البيانات الشخصية، وحقوق الملكية الفكرية، والحد من آثار الفجوة الرقمية، وتيسير حصول الدول على مستحقات تطبيقها لنظام التعريفات الجمركية، يمكن تقليص أثرها عن طريق تعديل التشريعات والمواثيق الوطنية والدولية، فضلاً عن تطوير السياسات التجارية المعنية بضمان الحماية المطلوبة للبيانات الشخصية، الى جانب تمكين الدول خاصة النامية منها، للاستفادة من مميزات الاقتصاد الرقمي، والعمل على ضمان التوازن بين الحاجة لحماية الصناعات المحلية ودعم التجارة الرقمية، لذلك تبقى هناك فرص كبيرة للاستفادة من مميزات التجارة الالكترونية الدولية وتطويرها.

(١). ريهام رضا عبد الكريم محمد السرسى، "التجارة الإلكترونية في الدول العربية: الفجوة الرقمية وتأثيرها على تنافسية الصادرات"، المجلد ١٦، العدد ١، (٢٠٢٥): ص ٣٣٠٧.

إذ أدى اعتماد الاقتصاد الرقمي الى تطوير جوانب مهمة في التجارة الدولية، فالانتقال نحو التجارة الالكترونية يعد من أهم مكتسبات العصر الحديث، الى جانب اعتماد التقنيات الرقمية الأخرى؛ كالخدمات السحابية والاقتصاد التشاركي، مما وفرّ طرقاً حديثة فتحت أبواب النمو الاقتصادي أمام الدول جميعها، والفرص التجارية والاستثمارية أمام الأفراد والشركات، فضلاً عن الطرق الجديدة للتفاعل معهم لتعظيم الإيرادات^(١).

كما إن الفرص المرتبطة بتوسع الأسواق العالمية أتاحت أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة قدرة النمو الآمن جنباً الى جنب مع الشركات الكبيرة وليس معنى ذلك إن النمو بينهما متكافئ، إذ سمح لجميع الشركات بتقديم خدماتها وتسويق المنتجات بفعالية أكبر، لعدم وجود ما يعيق وصولها الى الأسواق العالمية^(٢)، كما إن ذلك من شأنه منحها قدرة التوسع وتعظيم إيراداتها، إذ إن تقنية إنترنت الأشياء، وتقنية البيانات الضخمة تسمح للشركات بالولوج الى المعلومة الدقيقة وعن أي مخزون أو شحنة معروضة للتداول، وهذا من شأنه توفير مزيد من القدرة لتحسين سلسلة التوريد لديها، كما أنه سيقبل من أي تكاليف أخرى وسيزيد من كفاءة إداء الشركات في الأسواق، وهذه تعد أثراً إيجابية في سلسلة تطور التجارة الدولية عموماً، لأنها ستعزز القدرة التنافسية بين المتعاملين.

إذاً إن تقنيات الاقتصاد الرقمي ساعدت على توفير التحليل المقبول للمعلومات، الذي يساعد على فهم سلوك العملاء، كما أنها عززت ولأنهم بمختلف أصنافهم بسبب ازدياد فرص نجاح نشاطهم التجاري على المستوى الداخلي والدولي، ويدعم ذلك إن النشاط الاقتصادي الرقمي يكون مُعزز بتقنيات رقمية متنوعة على سبيل المثال: البلوك تشين زادت من شفافية وأمان التعامل التجاري الالكتروني، إذ يحفظ المعاملات التجارية بحيث لا يمكن تغييرها، وهذا يعزز ثقة أطراف المعاملة التجارية، وبالتالي فإن الاقتصاد الرقمي بجميع تقنياته يمنح فرص حقيقة لتطوير جميع أشكال النشاط التجاري واطرافه على المستويين الوطني والدولي.

II. المبحث الثاني

تطبيق الاقتصاد الرقمي وآثاره في الدول النامية والمتقدمة: دراسة تطبيقية على العراق

بعد إن أحدث الاقتصاد الرقمي عدد من التحولات الجذرية والهيكلية في شكل العمليات الصناعية والتجارية ونمط نشاط الشركات على المستويين الدولي والوطني،

(١). جمال قاسم حسن، ومحمود عبدالسلام، التجارة الإلكترونية، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد (٢٠)، موجهة إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، صندوق النقد الدولي، (أبوظبي: ٢٠٢١)، ص ٦ وص ٣٦.
(٢). للمزيد ينظر: تقرير التحول الرقمي والتجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٢.

وبالديناميكيات التفاعلية للنشاط التجاري في الأسواق بمختلف أنواعها^(١)، بل حتى في الاساليب المعتمدة على تفاعل الشركات بالمستهلكين وبالعكس، كنتيجة للتقدم المضطرد، المعتمد على تقنيات الاقتصاد الرقمي، والتي ساعدت على رفع فعالية الشبكات اللوجستية العالمية، حتى أضحت الشركات قادرة على الانسجام والتكيف وبمرونة عالية مع التحديات والمخاطر والتغيرات الطارئة، كانهخفاض الطلب أو ارتفاع العرض المفاجئين^(٢).

إن مثل هذه التغيرات تحتاج الى إحداث نقلة نوعية على مستوى البنى التحتية وفي بنية النظام القانوني الداخلي للدول، لذلك تحمل في طياتها تحديات عديدة تتحمل اعبائها أغلب الدول في العالم خصوصاً النامية منها حتى تستطيع حماية حقوق الأشخاص الطبيعية والمعنوية فيها، لأن الدول المتقدمة لديها من الإمكانيات، ما يكفي لمواكبة هكذا تحولات، وهذا سنحاول بيانه على مطلبين، إذ سنخصص الأول لبيان أثر تلك التقنيات في الدول النامية والمتقدمة، أما الثاني فخصصناه للبحث في تحديات تطبيق تقنيات الاقتصاد الرقمي في الدول النامية.

II. أ. المطلب الأول

أثر تقنيات الاقتصاد الرقمي في الدول النامية والمتقدمة

إن الدول النامية تختلف عن نظيراتها من الدول المتقدمة بشكل جلي في عدد من الجوانب، كتلك المتعلقة بقدرة الاستجابة لمتطلبات نفاذ تقنيات الاقتصاد الرقمي في التعاملات الاقتصادية التي تكون طرفاً فيها أو التي تحدث في إقليمها، لذا فإن الأثر الواقع في كلا الفئتين من الدول نتيجة لتطبيق الاقتصاد الرقمي ستكون مختلفة نتيجة لتباين ما تملكه كل من الفئتين من بنى تحتية وموارد طبيعية وبشرية، فضلاً عما تتبعه من سياسات اقتصادية، وهذا ما سنبيّنه على فرعين، وكما يلي:

II. أ. ١. الفرع الأول

أثر تقنيات الاقتصاد الرقمي في الدول النامية والمتقدمة

من أجل تحديد أثر تطبيق تقنيات الاقتصاد الرقمي في كل من الدول النامية والمتقدمة سنحاول بيان حجم الفرق في تأقلم كلا الفئتين بالاقتصاد الرقمي، وكما يلي:

(1). Don Tapscott, and Alex Tapscott, Blockchain Revolution How the Technology Behind Bitcoin is Changing Money, Business, and the World, 1st Edition, Penguin, New York, 2016, P. 35- 36.

(2). Michael E. Porter, Competitive strategy: Techniques for Analyzing Industries and Competitors, The Free Press, New York, 1997, P. 12.

أولاً: إن الدول المتقدمة تمتاز بقدرة الاستفادة من مميزات الاقتصاد الرقمي، بسبب تمتعها ببنى تحتية ملائمة، كمراكز البيانات وأنظمة الاتصالات الحديثة والمتقدمة، فضلاً عن شبكات الإنترنت فائقة السرعة وغيرها، وهذا ما تفتقر إليه الدول النامية، إذ يصعب إيجاد البيئة الاقتصادية المثالية لتطبيق تقنيات الاقتصاد الرقمي فيها مع بعض الاستثناءات، وهذا يحدّ من قدرة تطوير أغلب الدول النامية للقطاعات المرتبطة بالتكنولوجيا، وبالتالي سيعيق من قدرتها على الاستفادة من فرص الاستثمار الأجنبي في القطاعات الاقتصادية الرقمية، على سبيل المثال إن عدم اكتمال البنى التحتية يزيد من المخاطر والتهديدات المرتبطة بالأمن السيبراني خصوصاً ما يرتبط بالهجمات على القطاعات ذات النشاط المالي، كالبنوك والحسابات المصرفية^(١).

ثانياً: إن الدول المتقدمة لا تعاني كثيراً للحصول على أي نوع من أنواع التكنولوجيا، نظراً لما تملكه من قدرة مالية وتسهيلات عديدة تتعلق بطبيعة إدارة العلاقات الدولية، إذ لازال أثر النشأة الأوروبية لقواعد القانون الدولي المعاصر يؤتي أكله في ضمان الحفاظ على امتيازاتها على حساب بقية الدول في العالم^(٢).

كما إن هذه الدول متطورة من حيث اكتساب مواطنيها لمستوى متقدم في مستوى التعليم، فضلاً عن توافر فرص التدريب في جميع مجالات التطور العلمي والتكنولوجي، أما الدول النامية فلا تزال تعاني من اتساع حجم الفجوة الخاصة بمهارات المعرفة الرقمية، وتفاوت طبقي في مستويات الدخل بين سكانها، لذلك تواجه تحديات تتعلق بضعف قدرة اعتمادها لتقنيات الاقتصاد الرقمي في النشاط التجاري، نتيجة نقص الكفاءات البشرية القادرة على تسير نشاطاتها المتنوعة بكفاءة عالية، ويبدو إن ذلك يقف سبباً جوهرياً لبقاء أكثر القطاعات الاقتصادية فيها مستندة على أسس تقليدية، وزاد من ذلك حالة الضعف في حجم ما تملكه أغلبها من موارد أو حتى في استغلال ما تملكه بشكل صحيح، لذلك يلاحظ إن النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة يكون سريع بسبب المميزات التي تحصل عليها من اعتماد تلك التقنيات، لأنه يزيد من سقف إنتاج السلع والخدمات ويحسن كفاءة الأعمال التجارية، في حين تتأثر القطاعات الإنتاجية في الدول النامية بسبب عدم مواكبة تطور الاقتصاد والتجارة الرقمية

(١). د. محمد حمزة، وانس علي، "أثر الاقتصاد الرقمي على القطاع المالي (دراسة مقارنة)"، مجلة جامعة تشرين للعموم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٦٤، العدد ٢، (٢٠٠٦): ص ١٤٥.

(٢). محمد مصطفى قادر، "الفكرة المتغيرة لمفهوم السيادة في ظل القانون الدولي العام"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية، المجلد ٤، العدد ٣، (٢٠٠٩): ص ١٧٠؛ كذلك ينظر: د. محمد كامل ياقوت، الشخصية الدولية في القانون الدولي العام والشريعة الإسلامية، (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧١)، ص ٣٣٨-٣٣٩.

فيها بشكل صحيح، لصعوبة دعم النشاط الاستثماري، وبالتالي يكون نموها الاقتصادي بطيء جداً^(١).

ثالثاً: إن القاعدة التشريعية والتنظيمية في الدول المتقدمة أكثر تطوراً من تلك التي يكون عليها الحال في الدول النامية، لذلك فإن البيئة الاقتصادية فيها تكون مشجعة لنمو النشاط التجاري وللابتكار، بسبب توسع الأسواق وتنوعها، في حين إن غياب الحماية القانونية للنشاط الاقتصادي الرقمي في أغلب الدول النامية القى ثقله مع بيئة غير مشجعة للاستثمار الرقمي، فضلاً عن صعوبة حماية البيانات وحقوق الملكية الفكرية^(٢)، لذلك إن ما تقدم يبين حجم الفرص التي تُمنح للدول المتقدمة فتساعد في دفع عجلة نموها وفي ضمان حفاظها على مركز أقوى في علاقاتها مع الدول الأخرى، كما أنه يشير الى وجود تحديات كبيرة أمام الدول النامية تحد من قدرة الاستفادة من مميزات الاقتصاد الرقمي.

II.١.٢. الفرع الثاني

فرص تطبيق الاقتصاد الرقمي في الدول النامية

بالرغم من التحديات التي تواجه عدد كبير من الدول النامية، والتي حدثت من قدرتها على الاستفادة من مميزات الاقتصاد الرقمي بشكل كامل، فلا يزال هناك فرص حقيقية من الممكن الركون اليها لتعزيز نموها الاقتصادي، ورفع مستوى معيشة شعوبها، لذلك سنحاول بيان أهم تلك الفرص وكما يلي:

أولاً: إن تقنيات الاقتصاد الرقمي فتحت الأفق أمام نمو الدول النامية، لأنها لا تعيق محاولاتها للوصول الى الأسواق الجديدة ولا في ممارسة النشاطات التجارية الرقمية، خصوصاً إن الاستعانة بخدمات الإنترنت ممكنة بشكل كبير في مثل تلك الحالات، لذلك يبقى الباب مفتوحاً أمام الأشخاص الطبيعيين والمعنويين على حدٍ سواء للاستفادة من الخدمات التي تقدمها المنصات التجارية الالكترونية واعتمادها كقاعدة لولوج الأسواق العالمية، فضلاً عن ذلك نجحت بعض الدول النامية في تطوير سياساتها الاقتصادية فعززت عوائدها، كما ضمنت الحصول على فرص جديدة للعمل، كالإمارات العربية المتحدة، التي استطاعت الحصول على الترتيب السابع والعشرين عالمياً في استخدام التقنيات الرقمية وفقاً لتصنيف مجموعة البيانات الدولية ومؤشر مجتمع المعلومات (ISI) في عام ٢٠٠٢^(٣).

(١). شيماء رسول طه، "التقانة المعلوماتية ودورها في تعزيز اقتصاديات الدول النامية: دراسة في نماذج مختارة"، مجلة دجلة للعلوم الإنسانية، المجلد ٧، العدد ٤، (٢٠٢٤): ص ٢٣٢.

(٢). د. اثير هاني حرز، مصدر سابق، ص ٢٦٦.

(٣). ينظر: زينب هادي نعمه، "تحليل العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وبعض المتغيرات الاقتصادية- الكلية في ماليزيا والإمارات العربية المتحدة للمدة (١٩٩٩ - ٢٠٠٣) مع الإشارة للعراق"، (اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠١٥)، ص ١٢٨.

كما استطاعت ماليزيا الانتقال الى مصاف الدول المتقدمة من حيث الطفرات المستمرة في النمو الاقتصادي بعد اجرائها تغييرات جذرية في هيكل نظامها الاقتصادي، إذ نوعت مصادر الدخل، بدعمها الصناعة والسياحة والزراعة وبانتهاجها سياسة انفتاح تجارية مع دول العالم^(١)، وهكذا فإن الدول النامية قادرة على النهوض بواقعها والتغلب على التحديات التي تواجهها للاستفادة من المميزات التي يمنحها استخدام تقنيات الاقتصاد الرقمي بشكل أكثر فاعلية؛ من خلال زيادة حجم الإنفاق على برامج تطوير اقتصاداتها واجراء التعديلات التشريعية الضرورية على قوانينها.

ثانياً: إن اعتماد تقنيات الاقتصاد الرقمي تعزز من فعالية البنى التحتية ذات الأثر الاجتماعي والاقتصادي في الدول النامية، إذ ستمكنها من تقديم الخدمات لمواطنيها بكفاءة أعلى، كما ستحسن من الخدمة المقدمة في الدولة النامية بشكل عام، في التعليم، البيئة، والرعاية الصحية، وستدعم نظم المعلومات، فضلاً عن أهميتها في تطوير الخدمات المصرفية خصوصاً للأشخاص الذين لا يتعاملون مع المصارف الرسمية، وسيحقق ذلك أهم متطلبات الوصول الى الشمول المالي، نتيجة اعتماد التكنولوجيا المالية التي تسمح بتوسعة قاعدة المستفيدين من هكذا خدمات، وبالتالي ستسمح للدول النامية الاندماج في الاقتصاد الرقمي وتقليل حجم الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة^(٢).

ثالثاً: يُسهم الاقتصاد الرقمي في تعزيز التنمية الاقتصادية الرقمية على المستوى الداخلي للدول النامية، لأنه يساعد في حصولها على الموارد الرقمية والأدوات والتقنيات الأخرى وإن كان بشكل نسبي، فالاقتصاد الرقمي يُمكن من ممارسة النشاط التجاري الرقمي في الدول النامية من استخدام منصات تكنولوجية رقمية خصوصاً من طبقة التجار التقليديين، واصحاب المشاريع التجارية المحدودة، والساعين لإنشاء المشاريع الجديدة، خصوصاً التي تعتمد على الابتكارات التي يقودها الشباب، إذ إن اعتماد التقنيات الرقمية يُسهل تطبيقها وييسر أسباب نجاحها^(٣)، مع ذلك بالرغم من التحديات التي تواجه الدول النامية، والتي تحد من قدرة تطبيقها لتقنيات الاقتصاد الرقمي، فهي لا تمنع بشكل قاطع محاولات الدول للنهوض بواقعها، لتقليل حجم الفجوة بينها وبين الدول الأخرى، وإن كان يحتاج لاستفاقة، إذ لا يمكن تحقيق ذلك الا من خلال ثورة تشريعية تنظيمية تمكنها من نيل المكاسب التي تحتاجها لرفع مستوى نموها الاقتصادي بشكل سريع، من خلال تعديل قوانينها الداخلية وتطوير البنى التحتية فيها، وفي

(١). نادية فاضل عباس فضلي، "التجربة التنموية في ماليزيا من العام ٢٠٠٠ - ٢٠١٠"، مجلة دراسات دولية، العدد ٥٤، (٢٠١٢): ص ١٥٥.

(٢). د. اثير هاني حرز، مصدر سابق، ص ٢٦٨.

(٣). المصدر السابق نفسه.

ذات السياق عليها دعم الابتكارات، واتباع اجراءات اقتصادية لتفعيل دورها التجاري الدولي والذي يجب ان يُحمى هو الآخر بموجب قواعد القانون الدولي.

ويبدو ان تلك الحقائق كانت من الأسباب التي أدت الى إنشاء لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي "الأونسيترال" كمشروع لقانون موحد للتجارة الالكترونية في ١٦ كانون الأول من عام ١٩٩٦^(١)، التي عرفت تبادل المعلومات بأنها النقل الالكتروني للبيانات بين جهازين للكمبيوتر باستخدام نظام متفق عليه، ومعنى ذلك أنه يغطي كل استعمال للمعلومات الالكترونية في التجارة، كما بينت منظمة التجارة العالمية إن التجارة الإلكترونية تتمثل بمجموعة متكاملة من انتاج وتوزيع وبيع الخدمات بوسائل الكترونية، إذ أصدرت عام ١٩٩٨ دراسة بعنوان "آليات التجارة الالكترونية وما يتعلق بمباشرتها استخدام الانترنت" بينت فيها إن التجارة الالكترونية من ضمن الأنشطة التجارية التي تستوعبها في نطاق عملها، لذلك وتطبق عليها نصوص الاتفاقية الدولية الخاصة بالتجارة في الخدمات، كما بينت في مؤتمر منظمة التعاون الاقتصادي المنعقد في اوتاوا عام ١٩٩٨، أنها لا تسعى لوضع قواعد جديدة خاصة بالتجارة الالكترونية، بل تعتمد التنظيم القانوني القائم طبقاً لاتفاقية الـ (GATT)^(٢).

وجدير بالذكر أن من أهم ما توصل اليه المجتمع الدولي في هذا الشأن هو عقده لاتفاقية مراكش، التي انبثقت عنها منظمة التجارة العالمية (WTO) عام ١٩٩٥، فقد تضمنت مجموعة من الاتفاقيات، أبرزها اتفاقية جات (GATT) لعام ١٩٩٤ المعنية بتجارة السلع، وجاتس (GATS) المخصصة لتجارة الخدمات، وتريبس (TRIPS) لحماية حقوق الملكية الفكرية، إذ شكلت منظومة قانونية متكاملة تغطي من خلالها التجارة في السلع والخدمات والملكية الفكرية، بعد أن كانت اتفاقية جات (GATT) السابقة تركز على السلع فقط وتعمل بشكل مؤقت^(٣)، لذلك أضحت منظمة التجارة العالمية مهتمة بتنظيم مسائل أوسع؛ كحقوق المؤلف والعلامات التجارية وبراءات الاختراع والقواعد العامة بالملكية الفكرية وعلاقتها بالتجارة الدولية.

(١). الأمم المتحدة، لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، على الرابط

<https://uncitral.un.org/ar/about> تأريخ الزيارة (١٧ / ١ / ٢٠٢٦).

(٢). د. علي شريف الزهرة، "التنظيم الدولي للتجارة الإلكترونية - دراسة قانونية"، مجلة القانون والأعمال، العدد ٣٦، (٢٠١٨).

(٣). المصدر نفسه.

II. ب. المطلب الثاني

التسوق الرقمي واثره في التجارة الالكترونية في العراق

إن الزيادة المضطردة في استخدام الإنترنت في العراق منذ التحول الكبير الذي شهده نمط الحياة السياسية فيه بعد سنة ٢٠٠٣ كان له أثر مباشر في مجمل جوانب حياة الشعب العراقي، ابتداءً من زيادة الاعتماد على أجهزة الهاتف المحمول (الجوال، الهواتف الذكية، الموبايل) مروراً بالاعتماد على تقنيات الاقتصاد الرقمي، خصوصاً بعد إن شُرعت الأبواب لجميع فرص الاستفادة من التجارة الرقمية، إلا إن ذلك أظهر وجود عدد من التحديات أمام الاستفادة من مميزاتها بشكل كامل، نتيجة لقلة الوعي بفوائدها، وبروز الحاجة لتطوير البنى التحتية وتعديل التشريعات النافذة، إضافة الى عدد من الأحداث التي اثرت بشكل سلبي في حياة الشعب العراقي^(١)، لذلك سنحاول دراسة واقع البيئة الاقتصادية في العراق وسبل تعزيز التجارة الالكترونية فيه على فرعين، وكما يلي:

II. ب. ١. الفرع الأول

واقع البيئة الاقتصادية في العراق

العراق؛ دولة تمتلك من الموارد الطبيعية الضخمة التي تحتاج الى خطط اقتصادية معززة بحماية رقابية إدارية وقانونية لدفع عجلة النمو فيه؛ لأن اقتصاده لازال ناشئاً فميزانية الدولة تعتمد بشكل كبير على الواردات المتأتية عن بيع النفط، وبالتالي يبقى عرضة لتقلبات اسعاره عالمياً، كما أنه عانى في العقود الاخيرة من صراعات سياسية واضطرابات أمنية عديدة تركت آثار خطيرة في القدرة الشرائية، كما قيدت نمو الاقتصاد العراقي، مع ذلك لازال الشعب العراقي وحكومته يسعيان الى اعادة ترميم وبناء البنى التحتية فيه والوصول باقتصاده الى الاستقرار^(٢).

وجدير بالذكر، إن العراق يُعد اليوم من الدول المتطورة في اعتماد وسائل الاتصال، إلا أنه لازال يقع ضمن التصنيفات المتدنية للحكومة الالكترونية، وهذا ما أكدته برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إذ نال المرتبة (١٤٣) بين الدول الاعضاء في الأمم المتحدة، وفقاً لمؤشر تنمية الحكومات الالكترونية لعام ٢٠٢٠، مع ذلك يبدو إنه حتى عام ٢٠٢٣ كان قد حقق نمواً بطيئاً في اقتصاده، إذ تحرك صعوداً بنسبة (٠.٤٣٦) من (١) وفي ذلك دليل على محاولات الحكومة العراقية للنهوض باقتصاده مقارنة مع حجم التحديات والتراكمات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية التي عانى منها^(٣)، والتي جعلته يعاني من ضعف بناء التحتية، مما أثر

(١). كالإرهاب الذي خضعت له مساحات شاسعة من اقليمه، وجائحة كورونا (COVID 19) وما خلفته من آثار في مجمل جوانب الحياة في العراق، شأنه في ذلك شأن بقية الدول في العالم.

(٢). البنك الدولي، تقرير تقييم التكنولوجيا والاتصالات للعراق، ٢٠٢٢، ص ١.

(3). UNDP, Report Digital Landscape Assessment of Iraq, 2023, P. 58.

في تقييد جهود الارتقاء بالتجارة والتسويق الرقمي^(١)، لذلك اوضحت خطط تحسين البنى التحتية من توسعة وتحديث شبكات الاتصال، والتوسع في مد خطوط الإنترنت للمناطق النائية، وتعزيز أمن الدولة الالكتروني من ابرز خطط وبرامج الحكومات العراقية المتعاقبة^(٢)، فقد اتسع استخدام الإنترنت والهاتف المحمول في العراق بشكل كبير، فطبقاً لما ورد في اعلان وزارة التخطيط، إن ٩٠% من الذكور، و ٨١% من الإناث يستخدمون الهاتف الجوال بشكل مستمر، كما إن ما يزيد عن (٢٠.٥) مليون اشتركوا بشكل فعلي في خدمة الانترنت، إذ يوجد في العراق ما يزيد عن (٢٧٠٢١) الف برج لتوزيع الإنترنت على المستخدمين، كما بينت وزارة التخطيط إن "٨٦٪ من العراقيين ممن تزيد أعمارهم عن (٥) سنوات، يستخدمون الهاتف النقال، و ٧٩% يستخدمون الإنترنت" بشكل أو آخر^(٣)، وفي سبيل تطوير خدمة الإنترنت كانت وزارة الاتصالات قد أطلقت خدمة الإنترنت الضوئي (FTTH) منذ ٢٢ أيلول من السنة الماضية^(٤)، وهذا يؤكد إن الفرص متاحة في العراق للتوسع عمودياً وافقياً في التجارة الرقمية على المستويين الوطني والدولي، نتيجة تنوع مصادر الإنترنت وتعدد المزودين له، وهذا ما جعل استخدام الهواتف المحمولة في زيادة مستمرة، كونها من الوسائل المهمة المرتبطة بالإنترنت، والتي يمكن الاستفادة منها في اعتماد التقنيات الرقمية بشكل أكثر فاعلية^(٥).

إن ما تقدم جعل الشركات والمستهلكين بمختلف فئاتهم يميلون بشكل متزايد لاعتماد التجارة الرقمية، فأخذت الشركات الإنتاجية والتجارية تعرض المنتجات والخدمات كسلع عبر المنصات الرقمية، معتمدة على عدد من التقنيات المعنية بحماية المعلومات وتوعية المستخدمين والمستهلكين بأهمية أمن المعلومات مما دفع عجلة التقدم للاقتصاد الرقمي، فالثقة بالتعامل عبر الإنترنت عززت العلاقات التجارة الدولية الرقمية، لأنه ربط النشاط التجاري للأفراد والشركات في العراق مع العالم بشكل أكثر فاعلية.

(1). Ibid, P. 17; Mohammed Mustafa Qader, and Usman Abbo, The Mitigating Role of Governance in conflict and State fragility: A study of Nigeria and Iraq, Journal of Law, Policy and Globalization, Vol.45, 2016, P. 156.

(٢). علي كامل بعبوي، وآخرون، "واقع التجارة الالكترونية والتسويق الرقمي في السوق العراقي: الفرص والتحديات"، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٠، عدد خاص، (٢٠٢٤): ص ٢٩٥.

(٣). ينظر: الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط العراقية، ٢٢ / ١٠ / ٢٠٢٥، على الرابط <https://mop.gov.iq/archives/14719> تأريخ الزيارة (٢٠٢٦ / ١ / ١٣).

(٤). ينظر: الموقع الرسمي لوزارة الاتصالات العراقية، تحت الرابط <https://moc.gov.iq/?article=1086> تأريخ الزيارة (٢٠٢٦ / ١ / ١٤).

(٥). علي كامل بعبوي، مصدر سابق، ص ٢٩٥ - ٢٩٦.

II. ب. ٢. الفرع الثاني

سبل تعزيز التجارة الالكترونية في العراق

يُعدّ العراق منذ التحول الكبير في بيئته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بعد سنة ٢٠٠٣ سوق واحدة للتجارة الرقمية، نتيجة لسرعة ارتباطه باستخدام التكنولوجيا وتقنياتها، بل باتجاه سياسة الدولة نحو الحوكمة الالكترونية بشكل سريع، إذ شهد توسع كبير في اعتماد وسائل الاتصال والتواصل الاجتماعي الحديثة، وبروز ظاهرة استخدام الهواتف المحمولة في التسوق، وتخفيف حدة القيود للحصول على التقنيات الاقتصادية الرقمية واستعمالها من قبل الافراد والشركات، فالعراق أضحي من الدول التي تدفع باتجاه تأسيس عالم الكتروني سريع النمو، مع ذلك هناك عدد من التحديات التي تحتاج الى معالجات اقتصادية وقانونية من أجل تحقيق ذلك الطموح، كالعامل على تحسين البنى التحتية الرقمية، ونشر فوائد التجارة الالكترونية وتعزيز الثقة باعتمادها من قبل المستهلكين والشركات الوطنية، عوضاً عن تقديم تسهيلات اقتصادية للشركات الاجنبية، وهذا يدعم اقتصاد الدولة الرقمي، ويعزز قدرتها والمؤسسات التجارية والشركات وحتى الأفراد لسبر أغوار النشاط الاقتصادي الدولي بحرفية وأمان عاليين.

الا إن ذلك يتطلب تنشيط الاستثمار عموماً لتطوير بناء التحتية، كشبكات الإنترنت، بما يواكب قدرة الاستفادة من مميزات استخدام الإنترنت عالي السرعة 5G^(١)، الاتصالات الحديثة وأدواتها، وتقنيات خزن المعلومات وحمايتها، ولذلك يجب إن تبقى المسائل المتعلقة بتشجيع الاستثمارات في قطاع التكنولوجيا الرقمية على رأس البرامج الحكومية لتوعية المستهلكين من أفراد وشركات بأهمية التجارة الالكترونية ودعم نشاطات الشركات الوطنية العابرة للحدود، فضلاً عن تقديم الدعم المطلوب للنهوض بمستقبل الشركات وضمان نمو نشاطها الاقتصادي؛ كتوفير بيئة اقتصادية آمنة لممارسة النشاط التجاري ودعم الابتكارات الناشئة، فضلاً عن ما يمكن إن تقدمه من دعم تقني ومالي، وذلك بالتأكد لا يمكن إن يحقق أهدافه من دون تعزيز التعاون المشترك بين القطاع العام والخاص محلياً، والشاركة المثمرة مع المنظمات والمؤسسات والشركات الاقتصادية الدولية^(٢)، وعلى حكومة الدولة ضمان الحماية لجميع اوجه النشاط الرقمي المشروع وإن تعدت تلك الحاجة لأعداد تشريعات قانونية جديدة وليس مجرد تعديل ما هو نافذ منها.

(١). 5G هو الجيل الخامس من تكنولوجيا الشبكات الخلوية اللاسلكية، إذ يوفر سرعات تحميل وتنزيل فائقة، وزمن استجابة منخفض، وسعة كبيرة تدعم تطبيقات متقدمة مثل السيارات ذاتية القيادة، وإنترنت الأشياء، وتدفق الفيديو عالي الدقة، والاتصال بشكل عام، ويعمل عبر نطاقات تردد أوسع وقنوات أكبر، مما يجعله أكثر كفاءة من الأجيال السابقة.

(2). Mohammed Mustafa Qader, and Usman Abbo, Op. Cit., P. 158.

لكن على العراق الحذر من طريقة الاندماج العشوائي في الأسواق العالمية، فالأفضل عدم مشاركة الطقوس الدولية دون فهمها، لأن أي صفقة دون ذلك لن تكون مفيدة وستدخل الدولة في قطيعة مع الاقتصاديات الكبرى ولفترة طويلة، وهذا ما أكدته الواقع الدولي مراراً نتيجة السلسلة المتواصلة من الأزمات المالية والصحية والجيوستراتيجية، وتلك المرتبطة بالطاقة ومصادرها، كما إن الأحداث الأخيرة تظهر بما لا يقبل الشك إن القوى الكبرى بدأت باستخدام التكامل الاقتصادي كسلاح، والتعريفات الجمركية كأداة ضغط، والبنية التحتية كوسيلة إكراه، وسلاسل التوريد كنقاط ضعف^(١)، لهذا لا يمكن التعايش مع المنفعة المتبادلة بذريعة التكامل الاقتصادي عندما يصبح التكامل نفسه مصدر فرض التبعية على الغير، فالنظام الدولي قائم على قواعد يشوبها الشك والغموض، كما إن قواعد التجارة تطبق عادة بشكل غير متكافئ وقواعد القانون الدولي تنفذ بشكل متفاوت تبعاً لقوة الدولة ومركزها الدولي، فبالرغم من إن النظام الدولي في ظل ميثاق الأمم المتحدة ساهم الى حد ما في توفير بعض المصالح الدولية الجماعية، كالممرات البحرية ونظام مالي شبه مستقر والأمن الجماعي وحل عدد من النزاعات بشكل سلمي، الا إن ذلك لا يمنع ابدأً من بناء العراق لقدراته الذاتية وتقوية مركزه الاقتصادي الدولي دون الاثراء على حساب الدول الأخرى بشكل غير مشروع.

الخاتمة

أثر وصولنا الى نهاية المطاف في بحثنا الموسوم بـ "أثر الاقتصاد الرقمي في العلاقات التجارية الدولية: دراسة حالة العراق" فقد توصلنا الى عدة استنتاجات ومقترحات وكما يلي:

أولاً: الاستنتاجات

١. شهد العالم تطور تقني كبير أدى الى انتقال الإنسان لمشاهدة ولمس آثار استخدام التطبيقات الإلكترونية والتقنية التي كانت مجرد أفكار ووعي من الخيال، كالاقتصاد الرقمي الذي أضحي ممثلاً لقوة فاعلة في حركة النشاطات الاقتصادية المترابطة والمؤثرة وطنياً ودولياً، إذ لم يعد من مراحل التطور التكنولوجي فقط، بل معبراً عن عملية نوعية في التحول المؤثر في أغلب الجوانب الاقتصادية، من ممارسات تجارية دولية وتفاعلات مرتبطة بها؛ كتلك

(١). في اجتماع المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، دعا رئيس الوزراء الكندي مارك كارني الدول لشق مسار جديد أو المخاطرة بأن تصبح ضحية لطموحات القوى الكبرى؛ كلمة رئيس الوزراء الكندي، في ٢١ / ٢٠٢٦، على الرابط

https://x.com/MarkJCarney/status/2013637218997301311?ref_src=twsrc%5Etfw%7Ctwcamp%26tarix=2026/1/23 تاريخ الزيارة (٢٣ / ١ / ٢٠٢٦).

التي أدت الى اعتماد العقود الالكترونية في التعاملات التجارية بشكل واسع وملحوظ، خصوصاً بعد التسهيلات المرتبطة بالتحويلات المالية بين الدول.

٢. يعتمد الاقتصاد الرقمي على تكنولوجيا لم تكن معروفة حتى وقت قريب، كالحزمة العريضة الثابتة عالية السرعة، والنقالة المستخدمة في الهواتف المحمولة والخدمات وأجهزة اللاسلكي، وإنترنت الأشياء، فضلاً عن مواقع ومنصات وشبكات متنوعة شبكية، اجتماعية تفاعلية، وتشاركية عديدة ساهم استخدامها في وضع أسس جديدة للتعاون في المجال الاقتصادي، من خلال رفع الانتاجية وتسريع حركة النمو الاقتصادي لأغلب الدول في العالم، لذلك عُدَّ الانتقال نحو التجارة الالكترونية من أهم مكتسبات العصر الحديث، بعد إن فتحت ابواب النمو الاقتصادي لجميع الدول في العالم.

٣. يُعَدُّ العراق منذ التحول في بيئته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بعد سنة ٢٠٠٣ سوق واحدة للتجارة الرقمية، لسرعة ارتباطه باستخدام التكنولوجيا وتقنياتها، فضلاً عن اتجاه الدولة نحو الحوكمة الالكترونية، إذ شهد توسع كبير في اعتماد وسائل الاتصال والتواصل الاجتماعي الحديثة، بعد التخفيف من قيود الحصول على التقنيات الاقتصادية الرقمية واستعمالها من قبل الأفراد والشركات ومؤسسات الدولية، إذ أضحت العراق من الدول التي تدفع باتجاه تأسيس عالم الكتروني سريع النمو من أجل الارتباط مع بقية الدول بعلاقات اقتصادية متينة، مع ذلك لا زال هناك عدد من التحديات التي تحتاج الى معالجات اقتصادية وقانونية لتحقيق ذلك الطموح.

ثانياً: المقترحات

١. على الدول النامية النهوض بواقعها الاقتصادي لتقليص الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة في كل ما يتعلق باعتماد الاقتصاد الرقمي، لضمان الاستفادة من المميزات التي تنتج عن استخدام تقنياته، وهذا لا يمكن تحقيقه الا من خلال ثورة تشريعية وتعزيز البنى التحتية، للدخول بثبات في علاقات تجارية دولية مترنة محمية بموجب القانون الدولي.

٢. على العراق تنشيط حركة الاستثمار لتطوير البنى الخاصة بتطبيق تقنيات الاقتصاد الرقمي، كشبكات الإنترنت بما يواكب قدرة استخدام الإنترنت عالي السرعة 5G، وابقاء المسائل المتعلقة بتشجيع الاستثمارات التكنولوجية الرقمية على رأس هرم البرامج الحكومية وتوعية المستهلكين بأهمية التجارة الالكترونية وبمختلف فئاتهم، ودعم الافراد والمؤسسات الاقتصادية والشركات الوطنية لضمان نموها الاقتصادي، ولتعزيز التعاون المشترك بين جميع القطاعات الاقتصادية، والاستفادة من فرص الشراكة مع المنظمات والمؤسسات الدولية والشركات العالمية، وتوفير الحماية القانونية لجميع اوجه النشاط الرقمي المشروع من خلال تعديل أو وضع تشريعات قانونية مناسبة.

المصادر

أولاً: الكتب

١. د. طلعت جواد لحي، مبادئ القانون الدولي العام في ظل المتغيرات الدولية (العولمة)، دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠١٣.
٢. عبدالقادر محمد فهمي، نظرية السياسة الخارجية، ط٢، جامعة الحديدة، ١٩٩٥.
٣. د. محمد كامل ياقوت، الشخصية الدولية في القانون الدولي العام والشريعة الإسلامية، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧١.

ثانياً: الرسائل الجامعية والاطاريح

١. زينب هادي نعمه، "تحليل العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وبعض المتغيرات الاقتصادية-الكلية في ماليزيا والامارات العربية المتحدة للمدة (١٩٩٩ - ٢٠٠٣) مع الاشارة للعراق"، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠١٥.
٢. علي ربوب، وعبدالله سباق، "الثورة الصناعية وآثارها على الحركة الاستعمارية الأوروبية حتى مؤتمر برلين ١٨٨٤"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، ٢٠١٨.

ثالثاً: البحوث والدراسات

١. د. أبو بكر سلطان، "تقنية البلوكتشين"، مجلة القافلة، أيار، (٢٠١٩):.
٢. د. اثير هاني حرز، "الاقتصاد الرقمي والتحويلات في العلاقات التجارية الدولية، دراسة تأثيرات التقنيات الحديثة على السياسات التجارية"، المجلة السياسية الدولية، العدد ٦١، (٢٠٢٤): ص ٢٥٤.
٣. د. احمد البرغوثي، "تأثير التقنيات الحديثة على التجارة الدولية في العالم العربي"، مجلة الاقتصاد الدولي، المجلد ٢، العدد ١٥، (٢٠٢٠): ص ٤٥-٤٧.
٤. د. سعد عبيد السعدي، وآخرون، "الذكاء الاصطناعي: مفهومه وتطبيقاته الأساسية"، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد ٢٦، (٢٠٢٤): ص ٨.
٥. د. عبداللطيف شهاب زكري، "اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFATA) وأثر الاتفاقية على المكسيك كنموذج"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد ٤، (٢٠٠٧): ص ٣.
٦. د. علي شريف الزهرة، "التنظيم الدولي للتجارة الإلكترونية -دراسة قانونية"، مجلة القانون والأعمال، العدد ٣٦، (٢٠١٨):.
٧. د. محمد حمزة، وانس علي، "أثر الاقتصاد الرقمي على القطاع المالي (دراسة مقارنة)"، مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٦٤، العدد ٢، (٢٠٠٦): ص ١٤٥.

٨. د. مرزوق آمال، "تقنية البلوك تشين وتطبيقاتها الاقتصادية، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة"، *مجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية، الجزائر*، (٢٠٢٢): ص ٣٠٥.
٩. د. منى تركي موسى، جان سيريل فضل الله، وحسام موفق صبري، "واقع خدمة الانترنت من وجهة نظر المستفيدين (دراسة تحليلية)"، *مجلة البحوث التربوية والنفسية*، العدد ٢١، (٢٠٠٩): ص ١٥٣.
١٠. ريهام رضا عبد الكريم محمد السرسري، "التجارة الإلكترونية في الدول العربية: الفجوة الرقمية وتأثيرها على تنافسية الصادرات"، *المجلد ١٦، العدد ١*، (٢٠٢٥): ص ٣٣٠٧.
١١. شيماء رسول طه، "التقانة المعلوماتية ودورها في تعزيز اقتصاديات الدول النامية: دراسة في نماذج مختارة"، *مجلة دجلة للعلوم الإنسانية، المجلد ٧، العدد ٤*، (٢٠٢٤): ص ٢٣٢.
١٢. علي كامل بعيوي، وآخرون، "واقع التجارة الالكترونية والتسويق الرقمي في السوق العراقي: الفرص والتحديات"، *مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٠، عدد خاص*، (٢٠٢٤): ص ٢٩٥.
١٣. محمد مصطفى قادر، "الفكرة المتغيرة لمفهوم السيادة في ظل القانون الدول العام"، *مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية، المجلد ٤، العدد ٣*، (٢٠٠٩): ص ١٧٠.
١٤. نادية فاضل عباس فضلي، "التجربة التنموية في ماليزيا من العام ٢٠٠ - ٢٠١٠"، *مجلة دراسات دولية، العدد ٥٤*، (٢٠١٢): ص ١٥٥.

رابعاً: التقارير والمنشورات الوطنية والدولية

١. الأمم المتحدة، آفاق الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإيسكو)، ٢٠١٨.
 ٢. تقرير البنك الدولي، تقييم التكنولوجيا والاتصالات في العراق، ٢٠٢٢.
 ٣. تقرير التحول الرقمي والتجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٢.
- خامساً: المصادر من شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)**

١. د. ابو بكر سلطان، تقنية البلوكتشين، مجلة القافلة، مايو ٢٠١٩، على الرابط، <https://www.qafilah.com/articles/2019/blockchain>
٢. الأمم المتحدة، لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، على الرابط <https://uncitral.un.org/ar/about>
٣. مؤنس حواس، الكيلو والميجا والجيجا .. هل تعرف الفرق بين وحدات قياس الإنترنت؟، نشر بتاريخ ٢ كانون الأول ٢٠١٩، على الرابط <https://www.youm7.com/story/2019/12/2/%D8%A7%D9%84%D9%839>

٤. الموقع الرسمي لوزارة الاتصالات العراقية، تحت الرابط <https://moc.gov.iq/?article=1086>.
٥. الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط العراقية، ٢٢ / ١٠ / ٢٠٢٥، على الرابط <https://mop.gov.iq/archives/14719>.
٦. كلمة رئيس الوزراء الكندي، في ٢١ / ١ / ٢٠٢٦، على الرابط https://x.com/MarkJCarney/status/2013637218997301311?ref_src=twsrc%5Etfw%7Ctwcamp%5Etweetembed.
٧. ياسين النصير، ثقافة الرسوم الجمركية، وكالة الأنباء العراقية، نشر بتاريخ ٢٧ / ١٠ / ٢٠٢٠، على الرابط الإلكتروني <https://ina.iq/ar/articles/115009--.html>.
- سادساً: المصادر باللغة الانكليزية

1. Don Tapscott, and Alex Tapscott, Blockchain Revolution How the Technology Behind Bitcoin is Changing Money, Business, and the World, 1st Edition, Penguin, New York, 2016.
2. Erik Brynjolfsson, and Andrew McAfee, The Second Machine Age: Work, Progress, and Prosperity in a Time of Brilliant Technologies, WW Norton & Company, 2014.
3. Michael E. Porter, Competitive strategy: Techniques for Analyzing Industries and Competitors, The Free Press, New York, 1997.
4. Ministry of commerce and Industry, Government of India, 2023 Annual Report on E-Commerce and trade Policy, under, <https://www.commerce.gov.in/wp-content/uploads/2023/03/Annual-Report-FY-2022-23-DoC.pdf>.
5. Mohammed Mustafa Qader, and Usman Abbo, The Mitigating Role of Governance in conflict and State fragility: A study of Nigeria and Iraq, Journal of Law, Policy and Globalization, Vol.45, 2016.
6. The UEA Smart Data Framework, Part 1, Smart Data Principles and standers, 2019.
7. UNDP, Report Digital Landscape Assessment of Iraq, 2023.